المعايير الأساسية لانتقاء النظام الانتخابي الملائم (العراق إنموذجا)(مستل)

أ.م.د.شؤرِش حسن عمر
shorsh.omer@univsul.edu.iq
جامعة السليمانية/كلية القانون
مريوان عارف علي
mariwanlawyer@gmail.com
طالب ماجستير

THE BASIC CRITERIA OF SELECTING THE PROPER ELECTION SYSTEM-IRAQ AS A SAMPLE- Quoted

Assist. Prof. Dr. Shorsh Hassan Omer
Faculty of Law and Politics at University of Sulaimani
Researcher / Mariwan Aref Ali

الملخص

يتعلق محتوى هذا البحث بالمعايير الأساسية التي يجب مراعاتها أثناء انتقاء نظام انتخابي لدولة ما، وتنبع هذه المعايير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقرارات الامم المتحدة، مما يظفي على هذه المعايير صفة دولية يجب على الدول مراعاتها أثناء انتقائهم للنظام الانتخابي، كما ويتطرق البحث إلى بيان العوامل التي تتأثر بها عملية انتقاء النظام الانتخابي، فضلاً عن تطرق البحث إلى الطرق المختلفة لانتقاء النظام الانتخابي وفق الظروف التي تمر بها الدولة المعنية، وفي نفس الوقت تم إقتراح عدد من الأفكار والمقترحات للمشرع العراقي لإصلاح النظام الانتخابي العراقي الحالي.

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي، العراق، برلمان

Abstract

The content of this research relates to the basic criteria that should be taken into consideration during the selection of an electoral system for a country. These standards are based on international treaties, agreements and UN decisions. These standards are international standards that should be taken into consideration by

the states during their selection of the electoral system. The selection process of the electoral system and the various ways of selection of the electoral system are affected according to the circumstances experienced by the country concerned. At the same time a number of suggestions are provided to the Iraqi legislators to consider in order to reform the current electoral system.
Key words: the electoral system, Iraq, parliament

المقدمة

إن عملية انتقاء نظاما إنتخابيا معينا لدولة معينة لا يأتي من فراغ، كما لايأتي دون قراءة دقيقة للأهداف والمتطلبات التي يراد من النظام الإنتخابي تحقيقها، في ضوء المعطيات الموجودة على أرض الواقع، إذ يجب ان يعكس النظام الانتخابي المراد تصميمة ويلبى ما تتطلبه الظروف السياسية والاجتماعية والمادية والبشرية للدولة، كما إن هذه الظروف لها تأثير على طريقة تحديد النظام الانتخابي والتحكم بالجهات التي تقوم بعملية دراسة النظم الانتخابية واختيار المناسب من بينهم، وإن هذه العوامل والظروف تتحكم بالمعايير والاعتبارات التي يجب إعطائها الأولوية على باقي المعايير والاعتبارات الاخرى أثناء البحث عن أكثر النظم الانتخابية ملائمةً للبلد، لذلك وقبل إتخاذ القرار بتبني نظام انتخابي معين من بين الأنظمة الإنتخابية المختلفة لابد من الاجابة على سؤال جوهري، وهو السؤال المتعلق بتوقعاتنا من النظام الانتخابي والهدف الذي نرمي إلى تحقيقه، ماذا ننتظر من النظام الانتخابي الذي نريد أن نجعله وسيلة لانتخاب المؤسسات وبناء الدولة؟ ماهو طموحنا من النظام الانتخابي في مجال ادارة الصراع السياسي والتداول السلمي للسلطة وانهاء الصراعات؟ كيف نريد ان يساهم في تحقيق تطوير الوضع الاقتصادي في البلد؟ ماذا نريد من النظام ان يحققه من السلم المجتمعي وجعل ثقافة عدم قبول الاخر والطائفية والمذهبية جزء من الماضي؟ ماذا ننتظر من هذا النظام تحقيقه من حيث التمثيل العادل لكافة الفئات المجتمعية؟ هل نريد من النظام تحقيق تمثيل برلماني عادل لنا أم نريد منه انتاج حكومة مستقرة وكفوءة؟

هذه هي الأسئلة الجوهرية التي يجب طرحها قبل اتخاذ القرار بتبني أي نظام انتخابي، حيث من الواجب والضروري التحديد بدقة عالية الاهداف التي نريدها من النظام

الانتخابي، وبدون القيام بهذه العملية، أي عملية تحديد الرؤية والاهداف والغايات، فان القرار حول تبني أي نظام انتخابي سوف يكون إنعكاسا للرغبات والمصالح السياسية الضيقة للقوى السياسية الكبيرة وحتى احيانا مصالح القوى المتصارعة في بلد ما، وخلال هذا البحث نحاول أن نأخذ التجربة الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إنموذجا لمعرفة مدى تطبيق هذه المعايير علي الانظمة الانتخابية التي تم تبنيها لاجراء انتخابات مجلس النواب العراقي.

أهمية البحث: يأتي أهمية البحث من أنه سيحدد وبشكل دقيق وعميق جميع العوامل التي يتأثر بها النظام الانتخابي، ويشير إلى الطرق المختلفة التي بالامكان انتقاء النظام الانتخابي من خلالها، كما ويتطرق إلى المعايير الدولية التي يجب الاعتماد عليها لتصميم نظام انتخابي ملائم لأي بلد، ومدى توافر هذه المعايير مع الانتخابات التشريعية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

مشكلة البحث: إن التعديلات التي جرت على النظام الإنتخابي لإنتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، تتحكم فيها مصالح الأحزاب الكبيرة للحصول على مقاعد نيابية أكثر، وفي المقابل تحجيم الاحزاب الصغيرة وحتى المتوسطة، ولم تتم تلك التعديلات على ضوء مستجدات الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والوعي المجتمعي، مما جعل من النظام الانتخابي سببا لتعميق المشاكل السياسية والاقتصادية والإجتماعية بدلا من المساهمة في حل هذه المشاكل، وفي نفس الوقت تتصادم مع عدد من المعايير الدولية التي نصت عليه الصكوك والاتفاقيات الدولية ويجب مراعاتها في انتقاء النظام الانتخابي.

فرضية البحث: هناك فجوة واسعة بين ما يتطلبه الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما عليه النظام الانتخابي، كما وأن هناك سيطرة واضحة للأحزاب السياسية الكبيرة على تحديد إتجاه التعديلات التي تجري على النظام الانتخابي مما يؤدي إلى خرق عدد من المعايير الدولية لانتقاء النظام الانتخابي.

منهجية البحث: يستند البحث إلى المنهجية الوصفية والتحليلية، حيث يوصف المعايير الدولية التي يتم في ضوئها تصميم النظام الانتخابي، كما ويحلل التجربة الانتخابية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ودراسة مدى تحقق هذه المعايير فيها.

خطة البحث: سنقسم بحثنا هذا إلى مبحثين، في الأول نتناول العوامل والمعايير المؤثرة في انتقاء النظام الانتخابي، وفي الثاني نتطرق إلى دراسة المعايير الرئيسية في انتقاء النظام الانتخابي.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في انتقاء النظام الانتخابي والجهة المخولة بذلك

لاشك أن قرار الجهة المخولة بانتقاء نظام إنتخابي معين دون نظام انتخابي آخر يؤثر بمجموعة من العوامل الموجودة في المجتمع والتي ينعكس الواقع السياسي والقومي والمذهبي والاثني والديني لذلك المجتمع، ويجب أن تكون هذه العوامل هي التي تتحكم بقرار الجهة المخولة بانتقاء النظام الانتخابي، لذلك ولمعرفة أهم هذه المعايير وكذلك الجهة المخولة بانتقاء النظام الانتخابي سنتطرق له خلال مطلبين، في الأول نتناول العوامل المؤثرة في انتقاء النظام الانتخابي، وفي الثاني نخصص البحث حول والجهة المخولة بانتقاء النظام الإنتخابي.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في انتقاء النظام الانتخابي

ما الذي يجعل نظاما انتخابيا يثبت نجاعته وجدارته في دولة ما ويخفق في دولة اخرى؟ في حين ان النظام المستخدم نفسه وطريقة توزيع المقاعد نفسها وكذلك حجم الدائرة الانتخابية وبنية ورقة الاقتراع؟ ويتسم أيضا بنفس التنوع القومي والعرقي والاثني الموجود في الدول الاخرى التي يخفق فيها هذا النظام؟ فالجواب على هذه الاسئلة الجوهرية يعود إلى إختلاف العوامل البيئة السياسية والاجتماعية والتاريخية والثقافية وكذلك الدينية والتدخلات الخارجية في هذه الدول، بالاضافة إلى درجة ترسيخ المبادئ الديمقراطية في الممارسات السياسية والبنية الذهنية لأفراد هذه المجتمعات، فمن أهم هذه العوامل:

أولاً: العوامل السياسية: التحولات التي تحدث في دولة ما لا تحدث في دولة أخرى، كما أن التطورات والأحداث الناجمة عن الحركة السياسية قد تدفع بسلطات الدولة إلى التعجيل بإجراء تعديلات على قوانينها لتتماشى مع تطور المجتمع وتحوله بغية مسايرة الوضع الجديد، وتجنبا للأزمات السياسية[١]، وتختلف درجة تطور النظام الانتخابي من دولة تقدس الحريات الفردية والجماعية والمبادئ الديمقراطية إلى دولة لا تعير اهتماما لها، فتجذر الحريات الأساسية والقيم الديمقراطية تؤدي بالضرورة إلى تطور النظام الانتخابي، حيث تعمل أحكامه على خلق حيوية ونشاط في الحياة السياسية، إضافة إلى تحسين أداء الأحزاب السياسية بما يتماشى وقيم ومبادئ الديمقراطية المتجددة، أما الدول التي لاتراعي المبادئ الديمقراطية والحريات فعادة ما يسودها الركود والجمود وتكون عرضة للأزمات السياسية والاجتماعية[٢]، ففي فترة التحول الانتقالي للعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تم اختيار نظام التمثيل النسبي مع القائمة المغلقة واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، وكان للواقع السياسي الجديد تأثير كبير على تبني هذا النظام، لاسيما وفي مقدمتهم ضرورة اختيار نظام انتخابي بإمكانه استيعاب جميع المكونات المختلفة في العراق مما أدى إلى تشكيل حكومة ائتلافية لتمثيل جميع الفئات المجتمعية، وعدم إعطاء المبررات للقوى السياسية في اللجوء إلى وسائل خارجة عن القانون لإثبات نفسها. كما وان صعوبة توزيع الدوائر الانتخابية واعداد سجل ناخبين على مستوى الدوائر الانتخابية كانت له الدور في تبني هذا النظام.

ثانياً: العوامل الدينية: لعب هذا العامل دورا محوريا في انتقاء النظام الانتخابي في الدول التي تتواجد فيها المراجع الدينية بقوة، ومنها العراق، حيث كان وبموجب إستبيان أجري بين ٤٠٤ مبحوثا من المهتمين بالشأن السياسي من أساتذة جامعات وطلبة دراسات عليا وسياسيين وبرلمانيين وكافة الفئات المجتمعية المختلفة في العاصمة بغداد، إجتمعت آراء أكثر من نصف المبحوثين (٥٦,٦) على أن التأثير الاكبر على

(١) لرقيم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥، ص١٤.

(٢) د.محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣١٨.

النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يعود للعامل الديني، بسبب طبيعة المجتمع العراقي الذي يتكون من أغلبية مسلمة تلتزم بالتعليمات التي تصدرها المرجعيات الدينية[١]. ويظهر هذا الدور على العملية السياسية الناشئة واضحا من خلال التصريح الذي أصدره المرجع الاعلى السيد (علي السيستاني) بعد أسبوعين من دخول قوات الاحتلال وحدد فيه المبادئ الاساسية التي يجب أن يكون عليها العراق في المستقبل، وتتمثل في النقاط الاتية: ١- حق الشعب العراقي في حكم نفسه بعيدا عن ارادة المحتل أو تدخله، ٢- أن يناط حكم البلد بالافضل من أبناءها المشهود لهم بالاخلاص والوطنية، ٣- اعتماد مبدأ الانتخاب لاختيار الحكومة كاجراء لتمثيل الشعب ورسم مستقبله[٢]، وكذلك دور المفاوضات التي أجرته سلطة الائتلاف المؤقتة مع السيد (علي السيستاني) كأعلى مرجعية دينية شيعية حول إنشاء مجلس الحكم وتاريخ تنظيم الانتخابات التشريعية ونوع النظام الانتخابي المعمول به[٣]. ولا يقتصر دور المرجعية الدينية وتدخلها في الشأن السياسي على الفترة الانتقالية فقط، بل يمتد هذا الأثر إلى يومنا هذا، حيث كان للمرجعية الدينية الدور الرئيس في إعتماد القائمة المفتوحة بدلا من القائمة المغلقة لانتخابات مجلس النواب في آذار ٢٠١٠ بعد دعوة السيد (علي السيستاني) لاعتمادها رغم رغبة أغلب القوى السياسية بالابقاء على القائمة المغلقة[٤]، كما أبدى المرجع (اليعقوبي) موقف الرفض في تبني معادلة سانت ليغو المعدل ١,٧ والمعتمدة في توزيع مقاعد انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٨/٥/١٢ واعتبرها محاولة لرفض الاصلاح السياسي من قبل الكتل الكبيرة[٥].

(١)د.عبدالعزيز عليوي إسماعيل، النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي، ط٢، مطبعة أوفسيت للكتاب، بغداد، ٢٠١٧، ص١٩٢.

(٢) خليل الربيعي، المرجعية الدينية والانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد الأول، كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص٣٥.

(٣) للإطلاع على تفاصيل ما دارت بهذا الخصوص بين سلطة الائتلاف المؤقتة والاحزاب والمرجعيات الدينية العراقية أنظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦، ٣٥٩ ـ ٣٦٤ .

(٤) د.عبدالعزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص١٩٩ و٢١٣.

(٥) للإطلاع على تفاصيل الموقف، أنظر الرابط الإلكتروني التالي: https://sawanews.net، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/١/١٩.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية: لهذه العوامل أيضا تاثير على العملية الانتخابية والنظام الانتخابي المعتمد في كل انتخابات، فتحدد اسسه ومبادئه، ويختلف تاثير هذه العوامل من دولة لاخرى، بل يختلف تاثيرها داخل الدولة الواحدة من مرحلة لاخرى، وذلك حسب طبيعة المرحلة وخصوصياتها، فالدول التي تعاني من نسبة الأمية المرتفعة ينبغي ان تكيف نظامها الانتخابي بما يتماشى مع هذه الظاهرة، والتقليل من انعكاساتها السلبية على العملية الانتخابية، كما أن الدول التي تتميز بانقسامات حادة بين مختلف الطبقات والاطراف المشاركة في العملية الانتخابية، يجب ان يأخذ نظامها الانتخابي بعين الاعتبار هذه العوامل[١].

ويلعب التنوع الثقافي دورا واضحا في تحديد نوع النظام الانتخابي، وفيما يتعلق بالعراق فإن وجود التنوع الاثني، والديني، والطائفي، والقومي فيها بقوة، بالاضافة إلى البنية القبلية والعشائرية، التي له دور مهم في الحياة السياسية[٢] احد الاسباب التي دفعت سلطة الائتلاف المؤقتة والساسة العراقيين وكذلك المرجعية الدينية في تبني نظام التمثيل النسبي ضمن قانون انتخابات مجلس النواب العراقي منذعام ٢٠٠٣ولحد الان.

رابعاً: العوامل المادية والإدارية: للعوامل المادية والإدارية تأثير كبير في تحديد نوع النظام الانتخابي أيضا، لأن هناك أنظمة أنتخابية تتطلب قدرات مالية وإدارية كبيرة لاستدامة العملية الانتخابية، كنظام الجولتين، إذ يعتبر النظام الذي يثقل كاهل أي بلد بشكل أكبر من الناحيتين المادية والإدارية، وكذلك الحال بالنسبة للإنتخابات التكميلية، حيث جميع نظم الاغلبية تتطلب اجراء الانتخابات التكميلية لملء المقاعد الشاغرة، ويعتبر كل من نظام الصوت البديل والمحدود والصوت الواحد المتحول من الانظمة الانتخابية التي تحتاج إلى مستويات عالية من القدرات الإدارية لتطبيقها بشكل جيد، كما ان ترسيم الدوائر الانتخابية في ظل نظم الفائز الأول والجولتين والصوت البديل تعتبر معقدة من الناحية الإدارية، بخلاف نظام الكتلة والكتلة الحزبية والصوت الواحد

(١) لرقيم رشيد، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) د.رياض غازي البدران، سوسيولوجيا السلوك الانتخابي في العراق دراسة في الانتخابات النيابية ٢٠١٤، ط١، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦، ص١١٢و ١٣٥.

غير المتحول والصوت المحدود والصوت الواحد المتحول التي لاتحتاج إلى إجراءات إدارية معقدة، ويعتبر نظام التمثيل النسبي الاقل كلفة والاسهل من حيث متطلباته الإدارية، كما تتأثر متطلبات تسجيل الناخبين بانتقاء النظام الانتخابي أيضا، فكل من نظام الفائز الأول والجولتين والصوت البديل ونظام بوردا هي النظم الاعلى كلفة والاكثر تعقيدا من الناحية الإدارية، وفي ظل نظام الكتلة والكتلة الحزبية والصوت الواحد المتحول وغيرالمتحول فتجعل من عملية تسجيل الناخبين أسهل بعض الشيء، بينما يعتبر نظام التمثيل النسبي المطبق ضمن دوائر انتخابية كبيرة الاقل تقعيدا وتكليفا(١).

خامساً: العوامل الخارجية: يلعب هذا العامل دور في تعيين النظام الانتخابي، ففي العراق وبعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ استعانت سلطة الائتلاف المؤقتة بالامم المتحدة لاكمال اجراءات نقل السلطة إلى العراقيين، وفي ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ قررت الامم المتحدة ارسال بعثة إلى العراق، وأدت الجهود التي بذلتها الامم المتحدة لتقارب وجهات نظر الفرقاء السياسيين في العراق إلى اجراء الانتخابات التشريعية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥(٢)، ولايخفى دور الولايات المتحدة الامريكية ممثلة بحاكمه المدني في العراق بول بريمر في التدخل لتحديد معالم النظام الانتخابي التي أجريت بموجبه أول انتخابات تشريعية بعد سقوط النظام السابق، ويظهر هذا الدور في عملية صياغة الامر ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، وهذا الامر يدل بشكل واضح ان القانون وضع من قبل المحتل بمشاركة العراقيين، لأن المقدمة تضيف أن مجلس الحكم العراقي تبنى في وقت سابق القرار رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ الذي صادق على اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، وأن الانتخاب يكون بالتمثيل النسبي في الانتخابات

(١)آندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة أيمن أيوب، ط٢، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بولز جرافيكس، السويد، ٢٠١٠، ص١٩١ -١٩٥.
(٢) د.عبدالعزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص٢٣٠ -٢٣٢.

التشريعية المقبلة[١]. مما يدل على أن هذا القانون كان حصيلة لإتفاق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة[٢].

سادساً: عامل الوقت: في حالات التحول نحو الديمقراطية في المجتمعات التي تعاني من جو سياسي هش ومنقسم، يجب استغلال الوقت إلى أقصى درجة والاستفادة منه لاعادة الحياة السياسية إلى الحالة الطبيعية وإعادة تشكيل المؤسسات، وإن إختيار النظام الانتخابي يتأثر بهكذا ظروف، لأن الانظمة الانتخابية المختلفة تحتاج إلى فترات زمنية متفاوتة لإعداد البنية التحتية الضرورية لتطبيق كل منها، فعملية تسجيل الناخبين وترسيم الدوائر الانتخابية، على سبيل المثال، من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الوقت لإتمامها، والتي من شأنها أن تفضي إلى صعوبات تمس شرعية العملية الانتخابية برمتها[٣]. ففي هذه الحالات عادة يُلجأ إلى النظام الانتخابي الذي لايحتاج إلى مدة زمنية طويلة لاعداد البنية التحتية لتطبيقه، وهذا هو إحدى أسباب اللجوء إلى نظام القائمة النسبية على أساس دائرة وطنية واحدة في مثل هذه البلدان، بما فيها العراق الذي أعتمد نظام القائمة النسبية مع اعتبار جميع محافظات العراق دائرة انتخابية واحدة.

نستنتج مما تقدم، بأن هناك عوامل متعددة يتأثر بهم النظام الانتخابي، وإن انتقاء أي نظام انتخابي دون حساب للعوامل الموجودة على أرض الواقع والذي يتطلبه نجاح أي نظام انتخابي سوف لن يكتب له النجاح وبدلا من أن تشارك في ترسيخ دعائم الديمقراطية وتحسين اداء الحكومة والبرلمان، تكون جزءا من تعميق المشاكل والصراعات السياسية والاجتماعية.

(١) فؤاد قاسم عبدالامير، مقالات سياسية واقتصادية في العراق مابعد الاحتلال، ط١، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٦٣، نقلا عن: د.عبدالعزيز عليوي العيساوي، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٢) صلاح جبير البصيصي، دور المعاهدة الدولية في وضع الدستور في ضوء قانون ادارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، ص٦٦، نقلا عن: د.عبدالعزيز عليوي العيساوي، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٣) آندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص١٦٢.

المطلب الثاني

الجهة المسؤولة عن انتقاء النظام الإنتخابي

لايتم وضع الأنظمة الانتخابية لتلبية متطلبات الأحزاب الكبيرة فقط، كما ولا يتم وضعها وفق ماتريده الأحزاب الصغيرة فقط، كما ومن الصعب أن يكتب النجاح للنظام الانتخابي التي يقوم الاحزاب السياسية فقط بإقتراح أو تعديلها، كون الاحزاب عادة يبحثون عن النظام الذي يحقق مصالحهم الضيقة، في حين إن مسألة انتقاء النظام الانتخابي أكبر بكثير من الرغبات والمصالح الحزبية، وكما لاحظنا في تأثير النظم الانتخابية على العملية السياسية فإن للنظام الإنتخابي أصبح يتعلق بكافة الشرائح المجتمعية والظروف السياسية الموجودة، فمن الأسئلة الجوهرية التي يجب وضعها على طاولة المناقشات هي: من يقوم بعملية انتقاء النظام الإنتخابي؟ بمعنى من هم المخولون بوضع مسالة تغيير النظام الانتخابي على الاجندة السياسية، ومن هم المسؤولون عن اقتراح النظم الجديدة أو المعدلة ومن خلال اية وسائل؟ وما هي الوسائل التي يوفرها الاطار السياسي والقانوني للقيام بعملية التغيير أو التعديل؟ وما هي مقتضيات الحوار والمناظرة المطلوبة كي يتسم النظام الانتخابي الجديد أو المعدل بالشرعية والقبول؟ وكيف يتم تنفيذ التغيير أو التعديل على ارض الواقع بعد الانتهاء من اقراره؟[١] وما هي المقاييس التي يتم خلالها قياس مدى نجاح أو عدم تحقيق الاهداف التي إقترح النظام الانتخابي من أجلها؟ مما تقدم يتبين لنا أن لحيثيات العملية التي يتم من خلالها انتقاء النظام الانتخابي أو تعديله تأثير كبير على نوع النظام الانتخابي الذي ينتج عنها، وملائمته للواقع السياسي، بالاضافة إلى مدى شرعيته والقبول العام به[٢]. مبدئيا وفي الجانب العملي، هناك عدة طرق لانتقاء النظام الانتخابي:

أولاً: انتقاء النظام الانتخابي من قبل المؤسسات الدولية: قد يشرف على انتقاء واقتراح النظام الانتخابي المؤسسات الدولية المشرفة على إعادة بناء النظام السياسي في الدول ما بعد الصراع والاقتتال الداخلي، كلجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية

(١) آندرو رينولدز المصدر السابق، ص٣٠.
(٢) آندرو رينولدز، مصدر سابق، ص٣٠.

لغرب آسيا (آلاسكوا) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات لغرض تزويد الأطراف الفاعلة السورية والدولية بالعناصر الأساسية لأخذها بالاعتبار في عمليات إنتخابية مستقبلية في سوريا[١]. ويدخل ضمن ذلك ما قامت به سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، حيث قاموا بالتشاور المستفيض مع ممثلي الامم المتحدة، والاستفادة من مشاوراتهم مع مجلس الحكم، ومع قطاع عريض من الشعب العراقي، وبناءا على ذلك تم تبني نظام التمثيل النسبي[٢].

ثانياً: فرض النظام الانتخابي خارجياً: أحيانا يفرض النظام الانتخابي خارجياً، فما حدث في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر من هذا النوع، وكذلك في نامبيا في اواخر الثمانينات، ففي المانيا، ارادت القوات البريطانية ان تتفادى عودة الحزب النازي إلى الحكم، وكان الخوف من نظام الدائرة الفردية الذي كان مطبقا في المانيا بين عامي ١٩١٩-١٩٣٣، لذا كان اتجاه القوات البريطانية ان تعتمد في المناطق الالمانية الخاضعة لسيطرتها، نظام الانتخاب النسبي على اساس القائمة المغلقة مما يحرم الناخبين من حرية الاختيار بين المرشحين. اما في المناطق الخاضعة للسيطرة الفرنسية والامريكية، فطبقت نظام ويمار الانتخابي سابقاً، ومن هذين النظامين، ولد النظام المختلط الذي اعتمد في الانتخابات البرلمانية لعام١٩٤٩[٣].

ثالثا: المشاركة الواسعة لجمهور المواطنين: قد يكون انتقاء النظام الانتخابي خلال مشاركة اوسع طيفاً لجمهور المواطنين في العملية، وهذه هي الطريقة التي اتبعتها مقاطعة بريتش كولومبيا في كندا، حيث قادت الاستنتاجات المتمخضة عن اللجان المشاركة إلى اقتراح لتغيير النظام الانتخابي من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت الواحد المتحول لطرحه في استفتاء عام على مستوى المقاطعة لاقراره[٤]. وكذلك

(١) فرانك ماكوخلين، إرساء الاسس لإنتخابات مستقبلية في سوريا، ترجمة: مريم فرح، بيروت، ٢٠١٨، ص٣.

(٢) أنظر: مقدمة أمر سلطة الائتلاف رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ المسمى بـ(قانون الانتخاب).

(٣) د.عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٦٠-١٦١.

(٤) آندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص٣١، وتقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول الديمقراطية في العالم العربي، ٢٠٠٤، ص١٤.

اعتمدت فلسطين تجربة قريبة من هذه، حيث أنه ونتيجة للقاءات المتعددة بين كافة أطراف المجتمع المدني والاحزاب السياسية والشخصيات المستقلة وبالتعاون مع المجلس التشريعي الفلسطيني، أقر المجلس التشريعي مقترح القانون الانتخابي التي تضمن تطبيق النظام المختلط ليتم استخدامه في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٦، وفي شهر نيسان ٢٠٠٥ أقره رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس[١] وما كان تبني نظام القائمة شبه المفتوحة في انتخابات مجلس النواب العراقي٢٠٠٥/١٢/١٥ الا إستجابة للمطالب الشعبية والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي انتقدت القائمة المغلقة[٢].

رابعاً: الميراث الاستعماري: حيث تعمد الدول الاستعمارية خلال احتلالها إلى تكريس نظمها وقوانينها في الدول المستعمرة، بما في ذلك النظام الانتخابي، ذلك ان هذه الدول التي تحاول الدخول في الديمقراطية، وترغب باعتناق نظام انتخابي معين، تجد نفسها أنقادت تلقائيا لإعتماد النظام الذي تطبقه الدولة التي كانت تستعمرها. فمثلا من أصل ٥٣ مستعمرة بريطانية سابقة، فإن ٣٧ دولة منها أخذت بنظام الدائرة الفردية، وأن ١١ دولة من أصل ٢٧ دولة فرانكفونية تستعمل نظام الدورتين المطبق في فرنسا، كما أن ١٥ دولة من الدول الناطقة بالاسبانية الـ١٧ تستعمل نظام التمثيل النسبي (كما يعمل به في اسبانيا)[٣]، ورغم أن الهند من مستعمرات بريطانيا وخطت خطاها في تبني نظام الفائز الأول، إلا أن تبني هذا النظام أتى نتيجة قيام الجمعية التاسيسية لوضع الدستور، والتي ضمت العديد من خبراء القانون، والمحاميين، والمفكرين السياسيين،

(١) د.طالب عوض، الاظمة الانتخابية المعاصرة والاصلاح الانتخابي في العالم العربي، بحث منشور في كتيب اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط١، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٠٨.

(٢) مرتضى احمد خضر، النظام الانتخابي في العراق، قضايا واشكاليات، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، المجلد٢، السنة٦، العدد٢٠، ص١٧٤ و١٧٨

(٣) د.عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط٢، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٧٢

بمناقشات طويلة إستغرقت ثلاث سنوات حول ماهية النظام الانتخابي الذي يمكن ان يتلائم مع الهند، قبل ان تتوصل إلى تبني نظام الفائز الأول[١].

خامساً: مباحثات السلام بين المجموعات المحلية: وقد تنتج عن مباحثات سلام بين مجموعات محلية تتوافق على إنهاء حالة صراع أو انقسام في البلد المعني (مثل ليسوتو، وجنوب أفريقيا ولبنان)، وفي هذه الحالات فقد لا تخضع عملية اختيار النظام الانتخابي للجدل والبحث العام، بل تنحصر ضمن دائرة المفاوضات السلمية بين أطراف الصراع[٢].

سادساً: انتقاء النظام الانتخابي نتيجة لأعمال فنية: يأتي النظام الجديد نتيجةً لأعمال لجنة فنية يتم تشكيلها إما لهذا الغرض بالتحديد (كالحال في بريطانيا أو موريشيوس) أو للعمل على مسائل الإصلاح الدستوري بشكل عام (كما كان في فيجي). وقد تفضي هذه العملية إلى مجموعة من الاقتراحات يتم إخضاعها للاستفتاء العام (كما حدث في نيوزيلندا) أو عرضها أمام السلطة التشريعية لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها (وهذا ما حصل في فيجي)[٣].

سابعاً: تحديد معالم النظام الانتخابي من قبل الحكام الديكتاتوريين: وقد يفرض النظام الانتخابي من قبل الحكام الاستبداديون، حيث قوتهم تكون أكبر من أي ممثل سياسي آخر، وهم المتحكمون في إجراء التعديلات التي يحتاجونها في القانون الانتخابي. ومن الامثلة على ذلك، نظام بينوتشيه ١٩٧٣– ١٩٩٠ في تشيلي، فقد عمل قبل تخليه عن الحكم على تأليب النظام الانتخابي بشكل يضمن نتائج أفضل لصالح مؤيديه وحلفائه السياسيين. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على ازاحته من سدة الحكم، إلا أن النظام الانتخابي الذي خلفه وراءه مازال قائما دون أي تغيير[٤].

(١) آندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص٥٨.
(٢) مشروع ادارة الانتخابات وكلفتها "مشروع أيس"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://aceproject.org/، تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/١/١٢.
(٣) آندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص٣١.
(٤) عبدو سعد وآخرون، مصدر سابق، ص١٥٦-١٥٧، وآندرو رينولدز، مصدر سابق، ص٣٦.

نرى أن أفضل طريقة في الحالات الإعتيادية هي قيام المجلس التشريعي بإجراء مشاورات ومناقشات شاملة مع أكبر قدر ممكن من الشرائح المجتمعية المختلفة، خلال عقد الندوات والورش وتقديم المقترحات حول العناصر الرئيسية التي يتكون منها الإطار القانوني للإنتخابات كي يكون النظام المنتقى مقبولا من قبل الجميع أو على الاقل الاكثرية، ويجب ان لايسمح بالبرلمان وحده القيام بهذه المهمة الحساسة، كون الاحزاب الكبيرة يستغلون قوتهم الصوتية هناك، وقد يستغلون عدم الالمام الكافي من قبل باقي الاحزاب الاخرى في البرلمان بتفاصيل الانظمة الانتخابية المختلفة وينتقون نظاما انتخابيا يخدم مصالحهم الحزبية الضيقة مما ينتج عنه فقدان احزاب سياسية كثيرة حجمها الحقيقي كما ويؤدي إلى ظهور ظاهرة الاحجام عن المشاركة في الانتخابات من قبل شرائح الناخبين.

مما سبق يتبين لنا بوجود طرق وآليات متعددة يمكن الاعتماد عليه لانتقاء النظام الانتخابي، ومع ذلك فإن طبيعة الظروف السياسية التي يمر بها البلد المعني ومستوى الديمقراطية ودرجة الوعي السياسي لدى المواطنين ومستوى حضور المؤسسات المدنية يتحكم بإعتماد احدى الطرق المذكورة اعلاه دون غيرها، في ختام هذا المطلب، ظهرت لنا أن النظام الانتخابي لكي يستجيب للمتطلبات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلد، يجب أن يراعى في انتقائه وتصميمه الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والامني وكذلك الاقتصادي في البلد، وأن يشارك في عملية انتقائه كافة الفئات المجتمعية.

المبحث الثاني

المعايير الرئيسية التي يجب تحقيقها من خلال النظام الانتخابي

كما أشرنا في مقدمة البحث فإن النظام الانتخابي يجب أن يتم إنتقائها وصياغتها في ضوء المعايير الدولية المنصوص عليها في الإتفاقيات والمواثيق الدولية، وبإمكان الدول أن تختار من بين هذه المعايير وبما يتلائم مع واقعه السياسي والإقتصادي والتأريخي والثقافي، عليه سوف نقسم هذا الموضوع إلى مطلبين، في المطلب الأول

نتناول المعايير المتعلقة بالنظم الانتخابية، وفي الثاني نتناول المعايير المتعلقة بالمؤسسات الناتجة عن الإنتخابات.

المطلب الأول

المعايير المتعلقة بالنظم الانتخابية

نحاول في هذا المطلب ان نسلط الضوء على اهم المعايير المتعلقة بالنظم الانتخابية، والتي يجب أن تتوفر في النظام الانتخابي.

١- **تحقيق مستويات التمثيل المختلفة:** من أجل رفع مستوى الشرعية وضمان درجة من القبول الانتخابي لأي تشكيل حكومي، يجب أن يعكس النظام الانتخابي بصورة عادلة آراء جميع الناخبين وليس فقط الأغلبية، حيث يجب أن ينظر إلى البرلمان على أنه يمثل الأمة بأكملها[١] ومرآة لها. بمعنى يجب ان يكون بمقدور النظام الانتخابي إنتاج برلمان يعكس التكوين المجتمعي بكافة أطيافه، من الرجال والنساء والمكونات الدينية والقومية والاثنية، وهذا ما يمكن تسميته التمثيل الوصفي أو الشمولي. كما يجب ان يمثل البرلمان كافة المناطق الجغرافية في البلد، سواء أكانت محافظة أم قضاء أم ناحية، ويسمى هذا النوع من التمثيل بالتمثيل الجغرافي. وكذلك من الضروري ان ينتج النظام الانتخابي برلمانا ذو تنوع حزبي حسب الوضع السياسي الحالي في الدولة، بحيث تعكس الهيئة المنتخبة التوزيعات السياسية والايدولوجية في المجتمع[٢]. فمن الانظمة الانتخابية التي بإمكانها تحقيق هذا المعيار نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة ونظام الصوت الواحد المتحول وكذلك الجزء الخاص بقائمة التمثيل النسبي في النظم المختلطة، أما نظم الأغلبية فلا تسمح بتحقيق متطلبات هذا المعيار.

والنظام الانتخابي العراقي حققت هذا المعيار بصورة جيدة، أما ما يتعلق بتمثيل النساء والمكونات فمن الواضح أنه وبسبب ضعف وعي الناخب العراقي وتأثير التفسيرات

(1) Andrew Reynolds, Electoral systems and democrazation in southern Africa, oxford university press, New York, 2004, page 91.

(٢) أنظر بهذا المعنى: د.إرواء فخري عبداللطيف، مباديء النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠، ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، عدد ٥، سنة ٢٠١٠، ص٤. وعبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة، مصدر سابق، ص١٥٢.

السلبية الدينية للدور الاجتماعي للنساء، فكان حضوضهم في التمثيل الحقيقي ضعيفة جداً، ولذلك تم حجز (٢٥%) من مقاعد مجلس النواب للنساء خلال الدستور و(٩) مقاعد للمكونات العراقية خلال القانون الانتخابي.

٢- **جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى:** يجب أن يكون النظام الانتخابي بسيط الصياغة والتركيب وبإمكان الناخبين فهمه والتصويت بأكبر درجة من السهولة، وبخلافه يجعل حماسة الناخبين تخبو، وذلك اذا صعب عليه التصويت، وان معيار سهولة التصويت يحدد بمجموعة من العوامل منها: بنية ورقة الاقتراع ومدى تعقيدها وعدم وضوح الية التصويت عليها، ومدى سهولة وصول الناخب إلى مركز ومحطة اقتراعه، ومدى مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة في تصميم مراكز الاقتراع[١]. وفيما يتعلق بالانتخابات العراقية، نرى أنه قد تحقق هذا المعيار في جميع الانتخابات بالنسبة للناخبين، وقد أوضح تصميم ورقة الاقتراع إجراءات تأشير ورقة الاقتراع، كما تم تزويد كل محطة اقتراع بملصق يوضح كيفية تاشير ورقة الاقتراع، كما وأن سجل الناخبين كانت على مستوى محطات الاقتراع وحسب الأحرف الأبجدية[٢]، وكذلك تم فتح مراكز ومحطات اقتراع للمرضى والسجون والمهجرين والعسكريين وللعراقيين في خارج العراق، الا أن اعتماد القائمة شبة المفتوحة صعبت عملية العد والفرز وكذلك توزيع المقاعد على المرشحين، حيث كان يتطلب جمع الاصوات لصالح كل واحد من المرشحين من جهة وللأحزاب المشاركة من جهة أخرى. بالاضافة إلى عدم تضمين سجلات الناخبين على أسماء كثيرة من الناخبين، مما أدى إلى حرمانهم من حق التصويت.

ولا يكفي سهولة الانتخابات فقط، بل يجب أيضا أن يكون نتائج الانتخابات لها جدوى، حيث أن الناخب اذا شعر بأن مرشحه المفضل أو الحزب السياسي الذي ينوي التصويت له سوف لايكون له الفرصة في الفوز بالمعقد البرلماني أو ان صوته لايغير

(1) Jarret Blanc Aanund hylland and kare volan, previouse resource, page 40.

(٢) بإستثناء سجل الناخبين المستخدم في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ و٢٠٠٥/١٢/١٥ حيث كان سجل الناخبين على مستوى مركز التسجيل.

من الوضع السياسي والطريقة التي يدار به البلد، يجسد لديه القناعة بأن مشاركته وعدم مشاركته في العملية الانتخابية نفس الشيء وكلاهما لايحدثان فرقا في الطريقة التي يدار بها البلد، وبالنتيجة يمكن ان تصل نسبة اصوات من يحجمون عن المشاركة في الانتخابات إلى مستويات عالية من مجموع الاصوات على المستوى الوطني[١]، وبرأينا فإن السبب الرئيسي في تدني نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في ٢٠١٨/٥/١٢ حيث كانت النسبة ٤٤,٥% يعود إلى عدم التزام الاحزاب السياسية ببرامجهم الانتخابي.

٣- **اخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة:** حيث يتمكن الناخبون من مراقبة ومساءلة منتخبيهم الذين لم يوفوا بالوعود الانتخابية، أو الذين ثبت عجزهم وكفاءتهم عن تبوء المناصب التي يشغلونها، صحيح إن بمجرد انتخابهم، يحق للنواب أن يفعلوا ما يريدون (شريطة أن لايكون غير قانوني أو غير دستوري) خلال فترة ولايتهم، لكن هناك بعض الرقابة غير المباشرة المسبقة عليهم، بمعنى إن التهديد بالهزيمة في صناديق الاقتراع يخلق حوافز للسياسيين ليكونوا منتبهين لمتطلبات ناخبيهم لأنهم يعلمون جيدا إن الناخبين سوف لن ينتخبوهم إذا شعروا بأنهم لم يقوموا بعمل جيد"[٢] ولكن قد لايستطيع الناخبين فعل ذلك اذا لم يستطيعوا تحديد المسؤول عن القرارات التي يتم اتخاذها وإقالة هؤلاء الأشخاص إذا لم يؤدوا أداءً كافياً[٣]، ومن اجل تحقيق ذلك عمليا تعطي بعض الانظمة الانتخابية إمكانية للناخبين في اختيار وترتيب المرشحين من بين القوائم كنظامي القائمة المفتوحة والحرة في نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة، وكذلك أغلب النظم الانتخابية التابعة لعائلة نظم الاغلبية، والتي تزيد من قدرة الناخبين على اقصاء الممثلين الافراد الذين لايحققون لهم الرضى[٤]، وهذا يعني أن مستوى تأثير الناخب على ممثله يعتمد على كل من حجم الدوائر الجغرافية ومستوى الاختيار بين

(١) عبدو سعد وآخرون، مصدر سابق، ص١٥٢.
(2) Nathalie Des Rosiers and others, previouse resourse, page 66.
(3) André Blais, previouse resourse, page **3.**
(٤) أنظر: د.رابح زغوني، مصدر سابق، ص٥٠.

المرشحين مقارنة بالأحزاب[1]، ونرى أنه يمكن تحقيق هذا المعيار بشكل أفضل خلال تطبيق الانظمة الانتخابية وفق مبدأ الاغلبية التي تعتمد على الدوائر الانتخابية الفردية، كون المنافسة فيها تكون على مستوى مقعد واحد أو مقعدين، وحجم الدائرة الانتخابية فيها صغير بحيث يستطيع الناخب بسهولة تحديد المسؤول عن عدم تحقيق مطالبه الانتخابية، وقد استطاع نظام التمثيل النسبي وفق القائمة شبه المفتوحة في العراق تحقيق مساءلة النواب، حيث إن أكثرية النواب الذين أعادوا ترشيح أنفسهم في انتخابات ٢٠١٨/٥/١٢ إما لم يفوزوا وإما حصلوا على أصوات قليلة جدا مقارنة بما حصلوا عليه في انتخابات ٢٠١٤/٤/٣٠.

٤- **جعل الانتخابات مستدامة من الناحية المادية والإدارية** :لا تستطيع الدول ذات القدرات المالية المحدودة من تحمل نفقات انتخابات متعددة المراحل كنظام الجولتين أو نظام الصوت التفضيلي، وفي نفس الوقت فان بساطة النظام الانتخابي على المدى القصير قد لاتلبى النتائج المرغوبة على المدى البعيد، والنظام الانتخابي الذي قد يبدو في بدايته مكلفا ومعقدا ربما يؤدي إلى استقرار الدولة على المدى البعيد، وهذا ما يجب ان تاخذه الجهات المسؤولة من انتقاء النظام الانتخابي بنظر الاعتبار[2]، كما يجب على الجهات المسؤولة عن انتقاء النظام انتخابي أن تأخذ في الاعتبار الموارد البشرية ذات المهارات العالية والكافية للقيام بادارة العملية الانتخابية ولذلك فان الترتيبات المتعلقة بالنظام السياسي المستدام والمستقر يجب ان تاخذ بالحسبان قدرات البلد المالية والإدارية[3]، فعلى سبيل المثال قد لا يستطيع بلد فقير توفير المستلزمات الكافية التي يتطلبها تنظيم اكثر من عملية انتخابية واحدة في ظل نظام الجولتين الانتخابي، أو قد لايكون لديه الموارد البشرية للقيام بعملية العد والفرز

(1) Andrew renolds, Electoral systems and democrazation in southern Africa, previous resourse, page 91.

(٢) د.إرواء فخري عبداللطيف، مصدر سابق، ص٥، و Nils A.Butenschon and kere Vollan previous resourse, page 21.

(٣) د.عادل عبدالملك مصطفى، النظم الانتخابية وادارة العمليات الانتخابية، مقال منشور على الانترنت وعلى الرابط التالي: https://www.sudaress.com، تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/١/١٨.

المعقد الذي يتطلبه نظام الصوت التفضيلي[١]، أما باقي الانظمة الاخرى، كنظام الفائز الأول ونظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة) ونظام الصوت الواحد المتحول ونظام بوردا ونظام الكتلة والكتلة الحزبية والصوت الواحد غير المتحول فلا يحتوي على تحديات فعلية من الناحية المادية والإدارية. لكنه وفي العراق فإن هناك تحديات فنية يواجه تطبيق الانظمة الانتخابية التي يتطلب وجود الدوائر الانتخابية الفردية، وذلك لعدم وجود إحصاء دقيق حتى يتم في ضوئها تحديد الدوائر بشكل متساوي.

٥- **اخذ المعايير الدولية بالحسبان:** ان انتقاء النظم الانتخابية اليوم يحدث في سياق عدد من الصكوك والاتفاقيات الدولية، ومما لاشك فيه ومع عدم وجود قائمة موحدة بهذه المعايير المتفق عليها دوليا، الا أن هناك توافقا على أن تلك المعايير تشمل مجموعة من المبادئ، منها حق مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية[٢]. والانتخابات الدورية، حيث يجب أن تجري الانتخابات بصورة دورية على فترات لاتكون متباعدة أكثر مما ينبغي، لتضمن أن سلطة الحكومة مازالت قائمة على التعبير عن ارادة الناخبين[٣]. والاقتراع العام، والذي يسمح فيها لكل المواطنين البالغين بالتصويت[٤]، وكذلك المساواة في قيمة الأصوات، أي التزام مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ولا يفضي تحديد الحدود الانتخابية وأسلوب الاقتراع إلى تكوين فكرة مشوهه عن توزيع الناخبين أو إلى التمييز ضد أي فئة من الفئات[٥]، ومنها حق التصويت، ينبغي أن تتخذ تدابير إيجابية للتغلب على صعوبات معينة من قبيل الامية والعوائق اللغوية والفقر، أو مايعيق حرية التنقل، كما ينبغي أن تعتمد أساليب معينة، مثل استخدام الصور الفوتوغرافية والرموز لضمان أن يكونوا الناخبين الاميين قد حصلوا على مايلزم من المعلومات لتمكينهم من الاختيار. ويجب توافر المعلومات

(١) اندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص٢٩.
(٢) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرتان ٧ - ٩.
(٣) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرة ٩.
(٤) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرتان ٤ و١٠.
(٥) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرة ٢١.

والمواد اللازمة للإقتراع بلغات الاقليات[١]، وأن توفر المساعدة المتاحة للمعوقين فاقدي البصر أو الاميين عن طريق جهات مستقلة، كما يجب السعي لاطلاع الناخبين على هذه الضمانات على أكمل وجه[٢]. ومنها الاقتراع السري، وذلك يعني وجوب حماية الناخبين من شتى أشكال القسر أو الاغراء التي تدفعهم إلى الكشف عن نواياهم الاقتراعية أو عمن استفاد من صوتهم[٣].

٦- **بساطة ووضوح النظام الانتخابي** :يعني بساطة ووضوح النظام الانتخابي امكانية استيعابها وفهم طريقة عمل النظام من قبل الاحزاب المتنافسة، سواءً ما يتعلق منها بآلية التصويت على ورقة الاقتراع أو عد وفرز الاصوات أو المعادلة الرياضية المستخدمة لتحويل الاصوات إلى مقاعد أو الية توزيع المقاعد الشاغرة، لأن هذا التعقيد قد يؤدي إلى زرع الشك وسوء الفهم لدى الاحزاب الصغيرة أو احزاب خارج الحكومة[٤]، وكذلك الحال بالنسبة للناخبين فإنه يجب مراعاة مستوى كتابة وقراءة الناخبين أثناء التفكير بانتقاء نظام انتخابي معين، لأن في حالة القرار على اختيار احدى النظم الانتخابية التي يتسم ببنية ورقة الاقتراع وعملية التصويت فيها بالتعقيد كنظام الصوت البديل أو الصوت الواحد المتحول أو نظام الصوت المحدود أو بوردا أو حتى نظام القائمة الحرة في نظام التمثيل النسبي، قد يؤدي إلى ضياع الناخب وبالنتيجة بطلان نسب كبيرة من اصوات الناخبين[٥]، وقد تضطر الجهة المسؤولة عن انتقاء النظام الانتخابي مراعاة قدرة المؤسسة الانتخابية على اعداد الكوادر المهنية والقادرة على ادارة عملية العد والفرز وملء الاستمارات الخاصة بالتسوية والمطابقة واستمارات النتائج وتعبئة المواد الانتخابية في نهاية يوم الاقتراع، لأن هناك أنظمة انتخابية على درجة عالية من التعقيد وقد يؤدي

(١) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرة ١٢.
(٢) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرة ٢٠.
(٣) أنظر: التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان، الفقرة ٢٠.
(٤) أنظر بهذا المعنى: آندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص١٩٨، وفرانشسكا بيندا وأندرو أليس وآخرون، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص٣٣.
(5) Nils A.Butenschon and kere Vollan, Electoral quotas and the challenges of democratic transition in conflict –radden societies, printed by: 07 gruppen, Oslo, 2014, page 20.

عدم مراعاة القدرات الإدارية للهيئة المشرفة على الانتخابات إلى حصول فوضى وأخطاء فادحة في عملية العد والفرز وتعبئة الاستمارات وكذلك تعبئة المواد الانتخابية بشكل صحيح وحسب ما تنص عليه اجراءات الاقتراع كالانظمة الانتخابية التي اشرنا اليه اعلاه[١]، لكنه ومع كل ما تقدم نوافق الرأي مع اندرو رينولدز في ما يعتقده بأن بساطة وتعقيد النظام الانتخابي وقلة كلفة النظام أو كثرتها لايدل على انه هو الخيار الافضل في كل الحالات، بل يجب ان يكون النظام الانتخابي قادر على الاستجابة للظروف السياسية والتنوع القومي والاثني والديني، ويكون مساعدا للاستقرار السياسي والتلاحم المجتمعي، ويكون انعكاسا لرغبة الناخب وترسيخا لشرعية السلطة المنتخبة[٢].

هذا ويتسم كل من نظام الفائز الأول والجولتين والكتلة والصوت المحدود والكتلة الحزبية والصوت الواحد غير المتحول بالبساطة والسهولة في الفهم، بالنسبة للناخبين والمؤسسة الانتخابية والاحزاب السياسية، أما نظام التمثيل النسبي والصوت الواحد المتحول ونظام الصوت البديل ونظام بوردا فيتسمون بالصعوبة والتعقيد في الفهم من قبل الناخبين والاحزاب السياسية، وكذلك يشكل صعوبة للادارة الانتخابية من ناحية العد والفرز وكذلك النتائج.

المطلب الثاني

المعايير المتعلقة بالمؤسسات الناتجة عن الإنتخابات

بالإضافة إلى المعايير التي يتعلق بالنظام الانتخابي، هناك مجموعة من المعايير الاخرى التي هي من إفرازات تطبيق النظم الانتخابية المختلفة وينعكس على مؤسسات الدولة، وهي:

١- **توفير الحوافز لتحقيق المصالحة (الاسهام في الحد من الصراعات بدلا من تفاقمها):** النظام الانتخابي رغم كونه طريقة لتشكيل الهيئات الحاكمة، يعتبر أيضا كاداة لإدارة النزاع والصراع داخل المجتمع وتوفير بيئة للتسوية والمصالحة بدلا من إشعال

(1) Jarret Blanc Aanund hylland and kare volan, State structure and and electoral systems in post conflict situation, Washington DC, 2005, Page 40.

(٢) اندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص١٩١.

الصراع القائم أو المكبوت[١]، ففي المجتمعات التي تعاني من الصراعات العرقية يمكن للنظام الانتخابي تشجيع مساندة السود للبيض والعكس، وأن يستبعد الخلافات المذهبية أو القومية أو الايدولوجية وغيرها. وهكذا تصبح منصة سياسة الحزب أكثر شمولية وأقل انقساما وحصرا على نواة اقتراعه الصلبة، واكثر وحدة وشمولية وأقل فئوية أو استثنائية، ويمكن لمحفزات اخرى للنظم الانتخابية ان تحد من تقوقع الاحزاب السياسية ضمن اطر قبلية، أو عرقية، أو ايدولوجية، فمثلا النظام الانتخابي المطبق في الاردن عام ١٩٨٩ الزم الناخب ان يعطي صوته لثلاثة مرشحين مسلمين ومرشح مسيحي[٢]، وعلى الجانب الاخر من المعادلة، يمكن للنظام الانتخابي ان يعزز الديمقراطيات المؤسسة والجديدة ويحفظ على استمراريتها لاطول فترة ممكنة، ويقوي الاحزاب الوطنية المقبولة شعبيا بدلا من ترويج فكرة تجزئة الاحزاب، أو تقوية الاحزاب المنادية بالطائفية أو المراعية للشؤون الاقليمية والمصالح الضيقة[٣]. وكذلك الامر بالنسبة للنظم الانتخابية التي تعطي للناخب أكثر من صوت واحد أو تفسح له المجال لترتيب المرشحين حسب الافضلية التي يرتأيها، فهي توفر الفرصة له لتخطي الحواجز الاجتماعية الراسخة في ذهنيته[٤]، ففي المجتمعات التي خرجت مؤخرا من الحرب أو الدول التي تعيش في الفترة الانتقالية يلعب نظام التمثيل النسبي دورا فعالا في تحقيق المصالحة، وكذلك نظام الصوت البديل وبوردا في المجتمعات المنقسمة عرقيا وإثنيا وقوميا. وهذا العامل كان الفاعل الرئيسي وراء تبني العراق لنظام التمثيل النسبي بعد عام ٢٠٠٣.

٢- **تمكين الحكومات من التمتع بالإستقرار والكفاءة:** لايمكن القول بأن النظام الانتخابي عصا سحرية يمكن وحده ضمان إستقرار الحكومات وعملها بكفاءة وقوة، إلا أن نتائجه تسهم، بما لايدع مجالا للشك، في تحقيق الإستقرار في اتجاهات عدة، والأهم

(1) Andrew Reynolds, previouse resource, page 91, And Nils A.Butenschon and kere Vollan, previouse resource, page 5.

(٢) فرانشسكا بيندا وآخرون، مصدر سابق، ص٢٦، ود.عصام نعمة إسماعيل، مصدر سابق، ص٢٦٤.

(٣) أنظر: عصام نعمة إسماعيل، مصدر سابق، ص٢٦٤.

(4) Andrew Ellis, previouse resource, page 5.

هنا هو مدى قناعة الناخبين بعدالة النظام الانتخابي، ومدى امكانية الحكومة تشريع القوانين وادارة الدولة بكفاءة، وهل ان النظام الانتخابي يتجنب التميز ضد أحزاب أو جماعات المصالح[١]،أما مايخص قدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ القوانين بكفاءة وفعالية فيتعلق بقدرتها على تشكيل أغلبية برلمانية مستقرة ومنسجمة تعكس فعالية الحكومة، وهذا ما يرتبط بدوره بالنظام الانتخابي، وفي أكثر تطبيقاته، تعتبر النظم الاغلبية الاكثر ميولا إلى إنتاج تركيبة للهيئة التشريعية يمكن من خلالها لحزب واحد تحقيق الاغلبية مقابل كافة أحزاب المعارضة مجتمعة، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحا إذا كان هناك نظام حزبين، لأن النجاح الانتخابي للحزب الفائز يتم تعزيزه بأغلبية الاصوات، ويحصل على مقاعد أكثر مقارنة بنسبة الاصوات التي حصل عليها، بينما تميل النظم النسبية إلى إفراز الحكومات الائتلافية[٢]،وحول النظام الانتخابي المطبق في الانتخابات النيابية العراقية، فإنه وبرأينا فقد كان ومنذ البداية سبباً في وضع العقبة أمام انتاج حكومة مستقرة وكفوءة، لأنه لم يكن ذلك الهدف من اعتماد النظام النسبي للعراق، بقدر ماكان الهدف منه هو ضمان تمثيل جميع الفئات المختلفة في مجلس النواب.

٣- **تحفيز المعارضة التشريعية والرقابية المؤثرة:** ان الحكم الفعال لايعتمد فقط على اولئك الذين في السلطة، وإنما، وبالقدر نفسه تقريبا، على اولئك الذين يقومون بدور المعارض والرقيب عليها، لذلك يجب على النظام الانتخابي المساهمة في وجود معارضة برلمانية فعلية وقادرة على نقد التشريعات وحماية حقوق المكونات وتقديم البدائل المفيدة، ومساءلة الحكومة على ادائها، وكذلك تمثيل ناخبيها بشكل فاعل[٣]، إلا أن الحزب أو الأحزاب التي تقوم بلعب دور المعارضة التشريعية لكي تكون نشطة وفاعلة ولها تاثير على اصدار التشريعات وبما يخدم مصالح جميع الفئات المجتمعية

(1) Andrew Ellis, previouse resource, page 5.

(2) Elena cincea, Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity, Research published in the Journal of Philosophy; 2013, Vol. 2 Issue 8, p187 ، وآندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص٢٦، ومحمد خورشيد توفيق، سةرةتايةك بؤ تيَطةيشتنى هةلَبذاردن، ضاثي يةكةم، لة بلاَوكراوةكانى وةزارةتى رؤشنبيري، هةولَيَر، ٢٠٠٣، لا ٥٧.

(3) Nathalie Des Rosiers and others, previouse resource, page 67.

وليس فئة معينة، يجب ان تكون لديها عدد كاف من الممثلين المنتخبين (اذا مكنها ادائها الانتخابي من ذلك) وان تكون قادرة على طرح بديل حقيقي للحكومة القائمة في اية ديمقراطية برلمانية، ومن الواضح ان قوة المعارضة البرلمانية تعتمد على عوامل كثيرة اخرى بالاضافة إلى النظام الانتخابي، ولكن اذا جعل منها ذلك النظام عاجزة عن القيام بدورها، فان ذلك يضعف الادارة الديمقراطية للحكم بمجملها(١)، وفيما يتعلق بالواقع العراقي، فإننا نعتقد، بأنه ولكي تكون المعارضة البرلمانية قوية في العراق يجب ان تكون هناك عتبة انتخابية معينة، وذلك لتقليص عدد الاحزاب السياسية المنافسة من الناحية الكمية والتركيز على الناحية النوعية، حتى يكون بالإمكان تشكيل الحكومة من عدد من الاحزاب وتبقى الاحزاب الاخرى خارج الحكومة، وهنا تكون لدينا المعارضة البرلمانية القوية بجانب كتلة برلمانية قوية تدعم الحكومة، ولا ننسى أن احدى الاسباب الرئيسية لغياب المعارضة البرلمانية في العراق يعود إلى دخول الكتل الصغيرة والاعضاء المستقلون في اتفاقات سياسية مع الكتل الكبيرة مقابل منحهم بعض المناصب الحكومية(٢). وبإعتقادنا فإن ذلك إحدى آثار تطبيقات مفهوم الكتلة البرلمانية الاكبر التي تبنته المحكمة الاتحادية العليا في العراق.

٤- **اخضاع الحكومات للمساءلة:** ينظر إلى الحكومات أنها مسؤولة أمام الناخبين في نهاية فترة ولايتهم، وبإمكان الناخبين محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات، وهذه المحاسبة تكون إما من خلال تقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات وحجب تأييدهم عن الحزب الحاكم عندما يفشل في ادارة الحكم بشكل سليم، أو عن طريق مكافأة أو معاقبة الاحزاب الحاكمة أو حتى المعارضة (حال عدم قيامهم بالوعود التي قطعوها في الانتخابات السابقة) اذا ما ارادوا الترشيح للمرة الثانية، وهذا المعيار يعد واحدا من ابرز معايير النظام الانتخابي، واحدى الاليات الرئيسية التي يمكن من خلالها التأكد إن الحكومة المنتخبة

(١) أنظر بهذا المعنى: فرانشسكا بيندا وآخرون، مصدر سابق، ص٢٧، ود.إرواء فخري عبداللطيف، مصدر سابق، ص٥، ود.رابح زغوني، النظام الانتخابي كمؤشر لقياس ارادة الاصلاح السياسي في ديموقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥١-٥٢، ٢٠١٦، ص٥١.

(٢) د.عبدالعزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص١١٨.

تستجيب بانتظام لمطالب الناخبين وترعى مصالحهم المختلفة، وقد اهتم كثير من الباحثين بمناقشة مجمل الجوانب المتصلة بالمساءلة الانتخابية، أي مساءلة الحكام عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة بصفة دورية وجعل بقائهم في مواقعهم مرهونا بأصوات الناخبين في تلك الانتخابات(١)، فالانظمة الانتخابية التابعة لنظم الاغلبية والتي تؤدي إلى تشكيل حكومة أكثرية قد تشكل أيضا الأغلبية البرلمانية، وهنا لن تكون فعالة فحسب، بل هي أيضا أكثر مسؤولية عن القرارات التي تتخذها، ونظرا لان التغيير الطفيف في التفضيلات الانتخابية للمواطنين قد تؤدي إلى خسارة الانتخابات المستقبلية، فإذا كانت قراراتها لا تتفق مع مصالح وتفضيلات الناخبين، فبإمكان الناخبين أن يعاقبوا الاحزاب بسهولة(٢). بينما ترتبط النظم النسبية بالائتلافات متعددة الاحزاب، وحال عدم التزامهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم أثناء الحملة الانتخابية، فلا يستطيع الناخبين معاقبتهم، سوى التفكير في العزوف عن الانتخابات، لأن عادة يشارك جميع الاحزاب السياسية التي لها وزن سياسي في تشكيلة الحكومة، وهذا ما رأيناه في جميع التجارب الانتخابية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٥- **تحفيز قيام الاحزاب السياسية وتحقيق التقارب داخلها:** تشير الدلائل في كل من الديمقراطيات الراسخة والديمقراطيات الناشئة بأن الترسيخ الديمقراطي على المدى البعيد (أي المدى الذي يكون النظام الديمقراطي محصنا ضد كافة التحديات الداخلية التي قد يواجهها النظام السياسي) يتطلب قيام واستمرارية الاحزاب السياسية الفاعلة بدلا من ترسيخ التفتيت والانشقاق الحزبي، لكنه ومع ذلك يمكن انتقاء النظم الانتخابية للعمل على اقصاء واستبعاد الاحزاب الصغيرة ذات القاعدة الشعبية المحدودة(٣)، ويتفق معظم الخبراء على ضرورة ان يقوم النظام الانتخابي على أساس تحفيز وتقوية الاحزاب السياسية القائمة على أساس القيم والاهتمامات الوطنية والقيم الاساسية بدلا من الانقسامات العرقية والقومية والجغرافية، واعتمادها على برامج سياسية محددة، بدلا من الاحزاب ذات الاهتمامات والمصالح العنصرية أو الاقليمية أو الطائفية الضيقة، فبالاضافة إلى كونها تعمل على الحد

(١) ينظر: عبدالله فاضل حسين العامري، الانتخابات والحكم الرشيد، بحث منشور في مجلة دراسات انتخابية، العددان الثالث والرابع، ٢٠١٥، ص٩٩.

(2) Elena cincea, previous resourse, page 182-183.

(٣) اندرو وفرانشسكا واندرو اليس، مصدر سابق، ص٢٦-٢٧، ود. إرواء فخري عبداللطيف، مصدر سابق، ص٥.

من مخاطر الصراع الاجتماعي، فان الأحزاب التي تتبع الفئة الأولى اكثر قدرة على تمثيل الرأي العام على المستوى الوطني من تلك المصنفة ضمن الفئة الثانية[١]، وبالنسبة للعراق فإن النظام الانتخابي النسبي المطبق في الانتخابات الجارية بعد عام ٢٠٠٣ بجانب عوامل سياسية أخرى، قد ساعد بشكل مفرط ظهور أعداد كبيرة ومبالغ فيها من الاحزاب السياسية، بحيث وصل عدد الاحزاب السياسية المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ إلى أكثر من ٢٠٠ كيان، أما انتخابات مجلس النواب في ٢٠١٠ فقد وصل العدد إلى أكثر من ٣٠٠ كيان سياسي[٢]، ومن آثاره السلبية أنها أدت إلى غياب أغلبية متجانسة في البرلمان وأربك عمل الحكومات العراقية المتعاقبة وأثر سلبا على حياة المواطن بسبب توقف المشاريع وعرقلة عمل الحكومة[٣].

مما تقدم يبدو لنا بأن هناك العديد من المعايير التي يجب انتقاء النظام الانتخابي في ضوئها، وتبين لنا أيضا بوجود التناقض بينهم أحيانا، وان هناك من المعايير التي تلغي معيار أو مجموعة من المعايير الاخرى، وهذا يعني أن إختيار نظام انتخابي هو أمر صعب للغاية، ولايوجد نظام انتخابي مثالي، بل كل نظام له مزاياه وعيوبه، وفي النهاية فإن انتقاء النظام الانتخابي يعتمد على تحديد المعايير التي يجب ان يكون له الأولوية، وفي مثل هذه الحالة، ينبغي ان نهدف إلى ايجاد حل مرض بدلا من أن يكون مثالي، لأنه من غير المحتمل أن يكون هناك اجماع في المجتمع حول ترتيب الأولويات بين كل هذه المعايير، ولكن من المهم جدا ومن الحكمة انتقاء نظام انتخابي خال من أوجه القصور الخطيرة فيما يتعلق بهذه المعايير[٤]، كقضايا التمثيل العادل لكافة المواطنين، وحقوق المرأة في المساواة مع الرجل، وحماية حقوق المكونات، وضرورة الاخذ بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

(1) Andrew renolds, Electoral systems and democrazation in southern Africa, previous resourse, page 91.

(٢) مرتضى احمد خضر، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٣) د.فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، النجف، ٢٠١٣، ص١٨٢.

(4) André Blais, previous resource, page 9.

الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة، فقد أثرنا أن نبرز جملة من الإستنتاجات والتوصيات على الشكل الآتي:

أولا: الإستنتاجات

١- هناك عوامل كثيرة تؤثر على انتقاء النظام الانتخابي، منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والمذهبية وكذلك العوامل الخارجية.

٢- توجد أكثر من طريقة لانتقاء النظام الانتخابي، وإن ظروف الدول تتحكم بالطريقة التي يتم اللجوء اليها لانتقاء النظام الانتخابي الملائم للبلد.

٣- يجب أن يتم انتقاء النظام الانتخابي في ضوء دراسة متأنية ودقيقة للمعايير التي أقرت من قبل المجتمع الدولي والخاصة بانتقاء النظام الانتخابي.

٤- هناك معايير تتطلب تطبيق نظام إنتخابي أغلبي، وهناك من يتطلب تطبيق نظام انتخابي نسبي، ومن المعايير ما يتطلب إختيار الطريقة الثالثة وهي النظم المختلطة.

٥- المعايير التي تتطلب تطبيق إحدى نظم الاغلبية، يتمثل في المعايير المتعلقة بتحقيق حكومة مستقرة وكفوءة وإنتاج المعارضة التشريعية والرقابية الفعالة، وقدرة الناخبين على محاسبة النواب، وتحقيق التقارب داخل الاحزاب السياسية بدلا من تشرذمها، فضلا عن تقليص عدد الأحزاب السياسية.

٦- والمعايير التي تتطلب تطبيق نظام النسبي، هي المعايير التي له القدرة على تحقيق التمثيل العادل لجميع الفئات المختلفة، والحد من الصراعات السياسية والمجتمعية، وتحفيز قيام الاحزاب السياسية.

٧- أما المعايير التي تتطلب تطبيق النظم المختلطة، فيتمثل في تحقيق الاستقرار الحكومي، ودفع الاحزاب الصغيرة للإندماج مع أحزاب أخرى، وزيادة تاثير الناخبين.

٨- يجب ان يتوافق تصميم النظام الانتخابي مع الاهداف الوطنية للدولة للمضي قدما في تحقيق استقرار الحكومة وتحقيق رغبات وخيارات الناخبين وليس تغليب المصالح السياسية.

ثانيا: التوصيات

نقترح على المشرع العراقي عند تعديله لقانون الانتخابات، أن يراعى المعايير الاتية:

١- مراعاة الآراء السياسية والشعبية والواقع الإجتماعي أثناء التفكير في انتقاء النظام الإنتخابي.

٢- عدم إقتصار التعديلات التي يجريها على النظام الإنتخابي بالأحزاب السياسية الموجودة في الهيئة المنتخبة، بل إشراك الفئات المجتمعية الأخرى، كاساتذة القانون الدستوري والمختصين في الانتخابات وممثلي منظمات المجتمع المدني المهتمين بالشأن الانتخابي، وكذلك تفعيل دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تقديم الاستشارة والمقترحات فيما يخص النظام الانتخابي المقترح كونها الجهة التنفيذية لتطبيق النظام الانتخابي.

٣- تقديم المعايير التي تحقق العدالة الجزئية في التمثيل وقدرة الناخبين على محاسبة النواب وينتج حكومة مستقرة وكفوءة ويخلق المعارضة التشريعية والرقابية الفعالة وتحقق التقارب داخل الاحزاب السياسية بدلا من تشرذمها، فضلا عن تقليص عدد الأحزاب السياسية.

٤- تبني نظام التمثيل النسبي الحالي، مع إجراء بعض التعديلات عليها، منها تبني طريقة سانت ليغو الاصلية لتوزيع المقاعد، وتحديد الحاجز الانتخابي بنسبة ٣%، وتصغير حجم الدوائر الانتخابية بحيث لايمثل كل دائرة انتخابية أكثر من (٣-٥) مقاعد، وإعتماد القائمة المفتوحة الحرة تسمح للناخبين بإختيار مرشحيهم المفضلين من بين القوائم الانتخابية المتنافسة.

٥- دراسة إمكانية تطبيق نظام النسبية المختلطة، بحيث يتم انتخاب نصف النواب على أساس نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة المغلقة وانتخاب النصف الاخر خلال نظام الصوت الواحد غير المتحول، وتبني طريقة سانت ليغو الاصلي، وتحديد الحاجز الانتخابي بنسبة ٢% في الجزء الخاص بنظام التمثيل النسبي.

المصادر

أولا: الكتب العربية

١- آندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة أيمن أيوب، ط٢، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بولز جرافيكس، السويد، ٢٠١٠.

٢- بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، بيروت، دارالكتاب العربي، ٢٠٠٦.

٣- د.رياض غازي البدران، سوسيولوجيا السلوك الانتخابي في العراق دراسة في الانتخابات النيابية ٢٠١٤، ط١، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦.

٤- سربست مصطفى رشيد، النظم الانتخابية في العالم العراق نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة، ط١، منشورات منظمة ارام لحقوق الإنسان، مطبعة جامعة دهوك، دهوك، ٢٠١١.

٥- د.سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ٢٠٠٧.

٦- عبدالخالق محمد مصطفى، النظم الانتخابية دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨.

٧- صلاح جبير البصيصي، دور المعاهدة الدولية في وضع الدستور في ضوء قانون ادارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء.

٨- د. عبدالعزيز عليوي إسماعيل، النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي، ط٢، مطبعة أوفسيت للكتاب، بغداد، ٢٠١٧.

٩- د.عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.

١٠- د.عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط٢، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.

١١- فرانشسكا بيندا وأندرو أليس وآخرون، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسيةفي عملية التحول الديمقراطي في العراق، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطيةوالانتخابات، ٢٠٠٥.

١٢- فرانك ماكوخلين، إرساء الاسس لإنتخابات مستقبلية في سوريا، ترجمة: مريم فرح، بيروت، ٢٠١٨.

١٣- فؤاد قاسم عبدالامير، مقالات سياسية واقتصادية في العراق مابعد الاحتلال، ط١، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٤.

١٤- محمد خورشيد توفيق، سةرةتايةك بؤ تيَطةيشتنى هةلَبذاردن، ضاثي يةكةم، لة بلآوكراوةكانى وةزارةتى رؤشنبيري، هةوليَر، ٢٠٠٣.

١٥- د.محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.

ثانيا: الكتب الأجنبية

1- Andrew Renolds, Electoral systems and democrazation in southern Africa, Oxford University press, New York, 2004.
2- Jarret Blanc, Aanund hylland and kare volan, State structure and electoral systems in post conflict situation, Washington DC, 2005.
3- Nils A.Butenschon and kere Vollan, Electoral quotas and the challenges of democratic transition in conflict – radden societies, printed by: 07 gruppen, Oslo, 2014

ثالثا: رسائل الماجستير

- لرقيم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥.

رابعا: البحوث

١- د.إرواء فخري عبداللطيف، مباديء النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠، ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، عدد ٥، سنة ٢٠١٠.

٢- خليل الربيعي، المرجعية الدينية والانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد الأول، كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٣- د.رابح زغوني، النظام الانتخابي كمؤشر لقياس ارادة الاصلاح السياسي في ديموقراطيات الموجة الثالثة:الجزائرنموذجا، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان٥١– ٥٢، ٢٠١٦.

٤- د.طالب عوض، الاظمة الانتخابية المعاصرة والاصلاح الانتخابي في العالم العربي، بحث منشور في كتيب اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط١، القاهرة، ٢٠١٤.

٥- عبدالله فاضل حسين العامري، الانتخابات والحكم الرشيد، بحث منشور في مجلة دراسات انتخابية، العددان الثالث والرابع، ٢٠١٥.

6- Elena Cincea, Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity, Research published in the Journal of Philosophy; 2013, Vol. 2 Issue

خامسا: المؤتمرات:

- Andrew Ellis, Principles of electoral system choice, research presented at Sixth Global Forum on Reinventing Government, Seoul, 24-27 may 2005.

سادسا: التقارير

- Voting counts electoral reform for Canada, a Report prepared by: Nathalie Des Rosier and others of the law commission of Canada on reforming the electoral system, 2004.

سابعا: القرارات الدولية

- التعليق العام رقم ٢٥ للجنة حقوق الإنسان.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

١- د. امحند برقوق، الهندسة الانتخابية مقاربة معرفية، بحث منشور على الانترنت وعلى البرابط التالي: https://www.politics-dz.com .

٢- د.تافكة احمد ميرزا، الانتخابات القادمة واحتمالية التغيير في توجهات الناخب، مقال منشور على الانترنت وعلى الرابط التالي: https://annabaa.org/arabic.

٣- حيدر عبد علاوي الزيدي، ورقة في إصلاح قانون مجالس المحافظات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.almothaqaf.com/a/b1d/919200.

٤- د.عادل عبدالملك مصطفى، النظم الانتخابية وادارة العمليات الانتخابية، مقال منشور على الانترنت وعلى الرابط التالي: https://www.sudaress.com.

٥- مشروع ادارة الانتخابات وكلفتها "مشروع أيس"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://aceproject.org/.

6- André Blais, Criteria for assessing electoral systems, A Research published online and on the following link: https://www.researchgate.net